«النفط الكويتي» يرتفع إلى 55,9 دولارا

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 95 سنتا ليبلغ 55,98 دولارا بزيادة 1,7٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، ارتفعت أسعار النفط نهاية تداولات الأسبوع بسبب دعم منتجين كبار لتمديد اتفاق خفض الإنتاج الذي تتزعمه منظمة أوبيك وروسيا وانخفاض سعر صرف الدولار. وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 1,14 دولار ليصل عند التسوية الى مستوى 60,44 دولارا، كما ارتفع سعر برميل الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 1,26 دولار ليصل الى مستوى 53,90 دولارا.

48٪ تراجعاً مقارنة بالفترة ذاتها من 2016

153 مليون دينار قيمة مناقصات الربع الثالث للشركات المدرجة

شريف حمدي

كشفت إحصائية أعدتها «الأنباء» أن قيمة مناقصات وعقود الربع الثالث من العام الحالي شهدت انخفاضا كبيرا بنسبة 48٪ مقارنة بذات الفترة من العام الماضي، حيث بلغت القيمة الإجمالية للمناقصات والعقود في الأشهر الثلاثة الماضية من 2017 نحو 153 مليون دينار مقارنة مع 295 مليون دينار للربع الثالث في 2016.

وظهر من الإحصائية أن هناك تراجعا في نوعية المشروعات التي تم طرحها خلال فترة الربع الثالث من العام الحالي، إذ اقتصرت على القطاعات النفطية والكهربائية واللوجستية وسط تراجع لافت لحجم العقود الإنشائية التي تتصدر عادة قائمة العقود من حيث القيمة.

ولم تشهد فترة الـ 3 أشهر الماضية ترسية مناقصات صحية أو زراعية أو تعليمية على شركات مدرجة ببورصة الكويت أو الشركات الزميلة أو المملوكة لها.

وفيما يلي أبرز النتائج التي تظهرها الإحصائية حول مناقصات وعقود الربع الثالث من 2017:

- بلغ عدد المناقصات التي فازت بها الشركات الكويتية داخليا وخارجيا 13 مناقصة بانخفاض بلغت نسبته 30٪ مقارنة مع الربع الثالث من 2016، حيث بلغ عدد المناقصات 19 مناقصة.
- فازت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن بأكبر مناقصة خلال الربع الثالث، إذ بلغت قيمتها 41,5 مليون دينار وهي مناقصة كهربائية طرحتها وزارة الكهرباء والماء، وتشكل هذه المناقصة وحدها نحو 27٪ من إجمالي قيمة عقود الربع الثالث، وتصدرت «السفن» قائمة الشركات الفائزة بعقود خلال تلك الفترة، بترسية 3 عقود عليها قيمتها الإجمالية 83,7 مليون دينار تشكل 55٪ من إجمالي القيمة.
- في المرتبة الثانية حلت شركة الامتياز للاستثمار بعقدين قيمتهما 29,5 مليون دينار تشكل 19٪ من القيمة الإجمالية.
- طرحت «البترول الوطنية» في الـ 3 أشهر الماضية 4 مناقصات تجاوزت قيمتها 83 ملايين دينار تشكل نحو 54٪ من الإجمالي، تلتها «الكهرباء والماء» بعقدين قيمتهما 43 مليون دينار تشكل 28٪ من الإجمالي.
- ظهر من الإحصائية أن المشاريع النفطية جاءت في الصدارة من حيث القيمة، إذ بلغت قيمة 5 مناقصات 90,5 مليون دينار تشكل 59٪ من الإجمالي.
- بلغت قيمة المناقصات الكهربائية التي جاءت في المرتبة الثانية 41,5 مليون دينار تشكل 27,1٪ من الإجمالي.
- جاءت المناقصات اللوجستية في المرتبة الثالثة من خلال عقدين، بلغت قيمتهما 13,5 مليون دينار تمثل بنسبة 8,6٪.
- حلت المناقصات الخدمية في المرتبة الرابعة من خلال 4 عقود بقيمة 4,6 ملايين دينار بنسبة 3٪.

في المرتبة الخامسة والأخيرة حلت العقود الانشائية – على غير المعتاد – بعقد واحد قيمته 3,5 ملايين دينار بنسبة 2,3٪.

- بلغ عدد المناقصات الخارجية التي فازت بها الشركات الكويتية مناقصتين بـ15 مليون دينار، تشكل 9,8٪ من قيمة العقود الإجمالية، وكانت من نصيب شركتي المواشي وأنوفست.

العقود النفطية في الصدارة بنسبة 59٪ من إجمالي القيمة

تراجع كبير في قيمة العقود الإنشائية إلى 3,5 ملايين دينار فقط

«السفن» تتصدر الشركات بـ 3 عقود قيمتها 83 مليون دينار تشكل 55٪ من الإجمالي

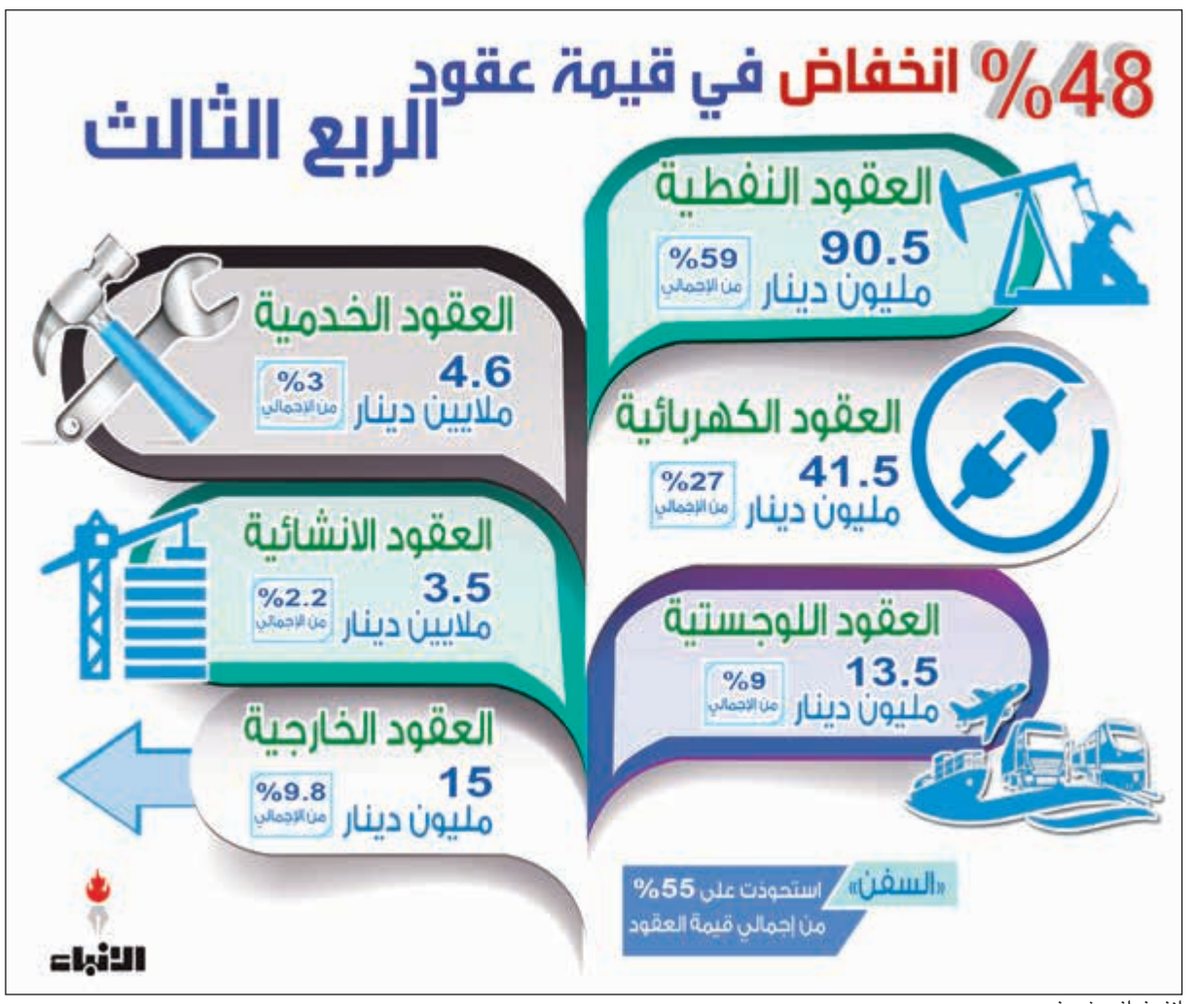

انفوغراف: شريف حمدي

خط أنابيب الزور «المؤقت» سيعمل قبل 6 أشهر من تشغيل وحدات المصفاة

جعفر لـ«الأنباء»: حقل برقان «بخير» ومشاريع لمنع هجرة النفط والماء

أحمد مغربي

كشف الرئيس التنفيذي في شركة نفط الكويت جمال جعفر أن الشركة ستطرح مناقصات وعقود حفر البحري لأول مرة في تاريخ الشركة قبل نهاية 2017، على أن يكون توقيع العقود في شهري مارس أو أبريل 2018 على ان تتم عمليات الحفر والتنقيب في المنطقة البحرية في نهاية 2018.

وقال جعفر في تصريحات لـ«الأنباء» ان الشركة حددت 6 مواقع للحفر البحري وسيتم استخدام برجين للحفر في المواقع، موضحا زنه تم تحديد تلك الأماكن بعيدا عن منطقة جون الكويت.

وذكر ان «نفط الكويت» لديها معلومات كافية عن الحقول الواقعة في منطقة جون الكويت خصوصا وان تلك المنطقة عبارة عن محمية طبيعية وان الشركة لديها دراية كاملة بالمكامن النفطية في تلك المنطقة، بيد ان الشركة لن تقوم بالحفر في تلك المنطقة، قائلا باقتضاب: «لدينا خير كثير خارج جون الكويت».

وأوضح جعفر أن حقل برقان الكبير يحوي مخزونا استراتيجيا يمكنه من الإنتاج لسنوات عديدة وليس كما يعتقد البعض، إذ يعد حقل برقان من أكبر الحقول النفطية ليس على مستوى الكويت فقط وإنما على مستوى العالم.

وذكر ان حقل برقان ينتج حاليا وبصحة جيدة وان الشركة تضع ضمن جل اهتماماتها المحافظة على ضغط المكامن في حقل برقان ولاسيما ان هناك عددا كبيرا من المشاريع التي تحافظ على ضغط المكمن وان الشركة أجرت العديد من الفحوصات التي توضح هجرة النفط والماء من المكامن وكيفية التعامل معها باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية.

هذا، ويلعب حقل برقان دورا أساسيا في تحقيق الهدف الاستراتيجي لشركة نفط الكويت بالوصول إلى 3,650 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020.

خط أنابيب الزور

وحول مشروع خط أنابيب مصفاة الزور التي تنفذه الشركة لتوصيل النفط الخام الى مصفاة الزور، قال جعفر ان الشركة تتوقع الانتهاء من المشروع في 2019 ــ2020.

وحصلت شركة نفط الكويت في شهر يونيو الماضي على موافقة الجهاز المركزي للمناقصات بترسية مشروع خط أنابيب الزور على شركة سايبم الإيطالية بقيمة 256,9 مليون دينار.

وذكر جعفر ان خط أنابيب الزور يبلغ طوله 350 كيلومترا ويهدف الى تزويد مصفاة الزور الجديدة بما يقارب 615 ألف برميل يوميا إضافة الى 300 مليون قدم مكعبة من الغاز.

وأشار جعفر الى ان «نفط الكويت» تقوم حاليا بإعادة تأهيل خطوط انابيب بديلة الى موقع مصفاة الزور لحين الانتهاء من مشروع خط أنابيب المصفاة الرئيسي.

وقال ان خط انابيب الزور (البديل المؤقت) سيتم الانتهاء منه قبل تشغيل وحدات المصفاة بحوالي 6 أشهر وذلك لاعطاء ادارة مصفاة الزور عمليات التجربة الأولية للانتاج قبل البدء في عمليات التشغيل التجاري.

وقال إن خط انابيب المصفاة الجديدة سوف ينقل يوميا 60 الف برميل من النفط الثقيل بالاضافة الى كميات كبيرة من النفط الخفيف.

وفيما يخص انتاج النفط الثقيل، ذكر جعفر ان الشركة تقوم بتنفيذ كل الاعمال حاليا، متوقعا الانتهاء من عمليات تنفيذ المشروع في 2018ــ2019 ليصل الانتاج الى 60 الف برميل يوميا.

وقال ان نفط الكويت لديها مشروع تجريبي لاستخدام الطاقة الشمسية في استخراج النفط الثقيل.

جمال جعفر

تحديد 6 مواقع للحفر البحري بعيداً عن «جون الكويت»

«النفط الثقيل» يمضى قدماً لإنتاج 60 ألف برميل يومياً

عند مستويات الإنتاج الحالية وبدعم من التكلفة المنخفضة

«فيتش»: احتياطيات الكويت النفطية تكفي لـ 100 عام مقبلة

كونا: أصدرت وكالة «فيتش» الدولية للتصنيف الائتماني تقريرها الدوري بشأن التصنيف الائتماني السيادي للكويت لعام 2017، حيث ثبتت التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة «AA» مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وتناول التقرير أربعة محاور رئيسية هي محركات التصنيف الرئيسية وحساسية التصنيف وعوامل التصنيف وأبرز التطورات ذات الصلة بالتصنيف الائتماني.

وأكدت الوكالة ان الكويت تتمتع بمعدلات دين عام أقل بكثير من متوسط أقرانها في التصنيف وتعتبر واحدة من أكبر الدول المصدرة للنفط كما تعتبر تكلفة إنتاج النفط منخفضة وتكفي الاحتياطيات النفطية لنحو 100 عام عند مستويات الإنتاج الحالية.

وشدد التقرير على ان الرقابة الحصيفة والصارمة لبنك الكويت المركزي تساهم في تعزيز جودة الرسملة والسيولة والربحية للقطاع المصرفي.

وفيما يتعلق بأبرز التطورات ذات الصلة بالتصنيف الائتماني اشارت الوكالة إلى أن الحكومة تواصل تنفيذ برنامجها المتعلق «باستدامة المالية العامة والإصلاحات الاقتصادية» وهو يحقق تقدما ملموسا في حين تتخذ حكومة الكويت تدابير ناجحة للحد من الانفاق العام الحالي.

وفيما يتعلق بحساسية التصنيف أوضح التقرير ان الانخفاض المستمر في أسعار النفط أو عدم القدرة على معالجة الاستنزاف الهيكلي للمالية العامة يمكن ان يؤدي إلى تآكل الأوضاع المالية والخارجية بما قد يؤثر سلبا على التصنيف الائتماني السيادي للكويت.

وبالنسبة لعوامل التصنيف ذكرت الوكالة ان الوضع المالي الخارجي للكويت قوي بشكل استثنائي حيث تمتلك الكويت صافي أصول سيادية خارجية تعتبر الأعلى بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة وتصل قيمتها إلى نحو 520٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017.

قدرت الوكالة الأصول السيادية الخارجية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار بنحو 514 مليار دولار في نهاية 2016 أو بنسبة 453٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016.

وتتضمن تلك القيمة صافي أصول صندوق احتياطي الأجيال القادمة والمقدر بنحو 399 مليار دولار وتتزايد قيمة هذا الصندوق بشكل مستمر نتيجة التحويلات السنوية المستمرة بنحو 10٪ من إجمالي إيرادات الموازنة العامة.

وتتوقع الوكالة أن تسجل الموازنة العامة فائضا محدودا بنحو 57 مليون دينار في السنة المالية 2018/17 مقارنة بنحو 74 مليونا في السنة المالية 2017/16، ووفقا لمنهجية وزارة المالية تتوقع الوكالة أن تسجل الموازنة العامة عجزا بنحو 6,4 مليارات دينار.

«أوكسفورد بيزنس»: رغم زيادة الرسوم الصحية على الوافدين

الإنفاق على الصحة سيزداد لـ 8 مليارات دولار بحلول 2020

محمود عيسى

قالت مجموعة اوكسفورد بيزنس غروب انه من المتوقع أن يؤدي التحول الديموغرافي في الكويت إلى تفاقم الضغوط المالية التي يتعرض لها نظام الرعاية الصحية العام الذي يكافح بالفعل من أجل التصدي لزيادة انتشار الإصابة بالأمراض الشائعة في البلدان المرتفعة الدخل مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والسكري. وفي مارس الماضي أفادت منظمة الصحة العالمية بأن الأمراض غير السارية تمثل 73٪ من مجموع الوفيات في الكويت.

وأدى النمو السكاني السريع، والتحولات الديموغرافية المتغيرة وارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض غير المعدية، إلى خلق ضغوط إضافية على الطاقة الاستيعابية لنظام الرعاية الصحية العامة في البلاد في وقت تضاعف فيه تعداد سكان الكويت تقريبا منذ بداية القرن، حيث ارتفع في العام الماضي من مليونين إلى 4 ملايين نسمة وفقا لبيانات البنك الدولي. وعلى الرغم من أن ثلثي السكان تتراوح أعمارهم بين 15 و49 سنة، فإن ما يقدر بنحو 600 ألف نسمة سيبلغون 50 عاما من العمر خلال العقد المقبل.

وقالت المجموعة إن الإنفاق العام على الرعاية الصحية ارتفع في العقود الأخيرة من 76٪ من مجموع الإنفاق على الصحة في عام 2000 إلى مستوى هائل بلغ 87,1٪ في عام 2009 ولكنه تراجع إلى 85,9٪ في عام 2014، وهو آخر عام تتوافر فيه الإحصاءات، والذي بلغ إجمالي نفقات الرعاية الصحية فيه 5,2 مليارات دولار.

ومن المتوقع أن تسجل الاتجاهات السكانية الحالية معدل نمو سنوي مركب قدره 7,5٪ بين عامي 2015 و2020 ليصل الإنفاق على الصحة إلى 8 مليارات دولار.

وفي غضون ذلك، ارتفعت أسعار الخدمات الطبية والمنتجات أيضا في عامي 2015 و2016 بنسبة 8٪ و8,4٪ على التوالي حسب البيانات الصادرة عن شركة أون هيويت الاستشارية الأميركية.

ويظهر النظام العام بالفعل علامات إجهاد، وأدى الازدحام في فبراير الماضي في بعض المستشفيات إلى إيقاف تقديم الخدمات الصحية للوافدين. وتشكل الضغوط المالية أيضا مصدرا للقلق، حيث أفادت وسائل الاعلام المحلية في يونيو بأن القيود المفروضة على ميزانية وزارة الصحة أدت إلى نقص التمويل في العيادات المسائية.

الاستثمارات لتقليص الازدحام

وتتركز الأعمدة الرئيسية الجديدة للرعاية الصحية في الكويت على زيادة طاقة المستشفيات العامة، مع توقع تحسن كبير بعد استكمال العمل في مشروعات 8 مستشفيات من بينها المستشفى الأميري ومستشفى الصباح ومستشفى الشرطة ومستشفى ابن سينا ومستشفى جديدة للأمومة والطفولة.

وتتوقع الحكومة بدء تشغيل المستشفى الأميري ومستشفى الصباح البالغة سعتهما 446 سريرا و771 سريرا على التوالي قبل عام 2020.

ويتيح بناء المستشفيات فرصا جديدة للمعنيين في الرعاية الصحية من القطاع الخاص، حيث يمثل هذا النشاط أكبر محركات النمو في قطاع الانشاءات، ويساهم بواقع 6 من أكبر 10 مشاريع إنشائية في البلاد وبقيمة تقدر بنحو 5,5 مليارات دولار كما في سبتمبر 2016، وفقا لوسائل إعلام معنية بهذه الصناعة.

الانتهاء من تنفيذ مشروع النفط الثقيل في 2018ــ2019